العلاقات المغربية التركية: الأفق والتحديات

المهدي الإدريسي
باحث سياسي

ملخص

تروم هذه الدراسة معالجة موضوع العلاقات المغربية التركية وتحدياتها من خلال محاولة البحث عن أبعاد هذه العلاقات على المستويات: التاريخية والاقتصادية والسياسية.

تركيا هذا النموذج الذي بدأ يسطع في السنوات الأخيرة على أكثر من مستوى، ولاسيّما السياسي والاقتصادي، تسجّل عودتَها في كل المجالات بقوة، وتحاول أن تجد لها مكانًا في عالم متقلّب، تميّز مؤخّرًا بصراع غير مسبوق بين مختلف القوى، لحجز مكان لها في الأسواق العالمية، وعلى الساحة السياسية. لكن تركيا تركّز في السنوات الأخيرة على الوطن العربي، بالرجوع إلى المعطيات التاريخية والحضارية التي ربطتها بالمنطقة، خاصة الدين الإسلامي.

المملكة المغربية الدولة العربية التي أضحت نموذجًا للاستقرار في عالم عربي لايزال يرزح تحت نير تأثير الفوضى وعدم الاستقرار، جراء الارتدادات التي عاشها بعد ما بات يُعرف بالربيع العربي، فالمملكة المغربية وحدها التي استطاعت عبور أو ترويض رياح الربيع العربي، بإجراء إصلاحات دستورية عملت على تقوية المملكة وموقعها الإقليمي بالمقارنة مع الجيران الإقليميين، ولاسيما الجزائر وليبيا ومصر.

وقد اخترنا في هذه الورقة التركيز على نقاط القوة بين البلدين، التي نعتقد أنها إذا استُثمرت بالشكل الأمثل ستشكل عوامل تأثير في المنطقة ولاسيما على المستوى الإستراتيجي، خصوصًا مع المتغيرات التي تعرفها المنطقة العربية من فراغ إقليمي، وارتهان الشرق الأوسط للطموحات الإيرانية والإسرائيلية، ونعترف في البداية أن المخاطب أساسًا بهذه الورقة هو صانع القرار المغربي بالدرجة الأولى، وهذا ما يفسر اعتمادنا على مقاربة تحاول تعريف تركيا له بوصفها دولة قادمة إلى الساحة الدولية بقوة، لهذا تجدنا خصصنا محورًا في هذا العمل للحديث عن القوة التركية في المجال السياسي والاقتصادي، ونظرًا لكون هذه الدراسة تهتم أساسًا بمستقبل العلاقات بين

رؤية تركية
2015 - 13
108 - 95

البلدين، فقد اعتمدنا على المنهج الاستشرافي، والتنقيب في نقاط القوة التي تمتلكها البلدان في أفق تعزيز التعاون في هذه النقط المشتركة، ولاسيما أن الدولتين لهما نفس الحضور الديني الروحي في العالم الإسلامي، وباستطاعتهما الاضطلاع بدور المخاطب الإسلامي المقبول من طرف العالم الغربي، ولاسيما الأوروبي، بفضل حضورهما التاريخي في أوربا، وكذلك بوصفهما نموذجين للإسلام المعتدل القادر على التكيف مع معطيات العصر، ودحض الصورة التي تحاول أن تضع قطيعة بين الديمقراطية ومنظومتها والإسلام .

الجمهورية التركية: إمكانيات اقتصادية واعدة:

يشكل الموقع الإستراتيجي لتركيا قلب المجال الجغرافي المصطلح على تسميته "أوراسيا"، ويعدّ نقطة تقاطع قارات العالم الثلاث: (آسيا، أوربا، إفريقيا)، حيث تصل ما بين القارة الآسيوية والأوروبية. يفصل تركيا الآسيوية عن الأوروبية مضيقُ البوسفور وبحر مرمرة ومضيق الدردنيل، التي تشكل معًا رابطًا للمياه بين البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط.، وتأتي في المركز السابع والثلاثين عالميًّا من حيث المساحة، وهي محاطة بالبحار من ثلاثة جوانب: بحر إيجة من الغرب، والبحر الأسود من الشمال، والبحر الأبيض المتوسط من الجنوب، إضافة إلى بحر مرمرة في الشمال الغربي من تركيا.

تستثمر تركيا مركز ثقلها الجيوبوليتيكي في منطقة الشرق الأوسط، إضافة إلى عضويتها في منظمات إقليمية ودولية ذات فاعلية في أداء دور كبير في السياسة الدولية والإقليمية يتمثل في ملء الفراغ الحادث في المنظومة الإقليمية، بعد احتلال العراق، وتزعزع علاقتها بإسرائيل، وتأدية دور القوة الموازية لطموح إيران الإقليمي، إضافة إلى قيامها بدور الوسيط في المنطقة، ناهيك عن السعي لتكون القوة الأقوى في المنطقة.

تُعدّ تركيا واحدة من أقوى الاقتصادات، ضمن مجموعة العشرين الأفضل اقتصادًا على مستوى العالم كله، وتأتي بعد كوريا الجنوبية مباشرة، وإذا استثنينا الاتحاد الأوروبي بوصفه كتلة واحدة لا دولًا فإن تركيا ستصبح الدولة الخامسة عشرة في الترتيب العالمي الاقتصادي! كما تُعدّ من بين ثلاث الدول الإسلامية ضمن هذه المجموعة، مع معدل دخل فردي يقترب من 10000 دولار، مع العلم أنها دولة غير نفطية. ولعل هذا الترتيب يعكس القوة الكبيرة للاقتصاد التركي،

والجهد الكبير الذي حققته تركيا على صعيد الإنتاج الزراعي والصناعي والجهد الخدمي، فضلًا عمّا حققته على مستوى المجتمع المدني، وما أنجزته على صعيد التحول الديمقراطي، وضمان حقوق الإنسان، والحريات العامة، وإن لم تستكمل بعد هذه المسارات على النحو الأمثل. كما أن الاقتصاد التركي ضمن سبع قوى اقتصادية صاعدة في العالم إلى جانب الصين والبرازيل والهند وإندونيسيا والمكسيك وروسيا. وأصدر مركز الدراسات بالكونغرس الأمريكي تقريرًا حول مستقبل الاقتصاد العالمي[1] تحدث فيه بثناء عن تركيا، حيث جاءت بعد الصين في النمو الاقتصادي، وتوقع التقرير أن تتبوأ المركز الثاني عشر بين أكبر الاقتصادات في العالم بحلول عام 2050م.

وتركيا التي يتجاوز عدد سكانها الـ80 مليون نسمة، ويقترب دخلها القومي من ثلاثة أرباع تريليون دولار أمريكي (وفقًا لأرقام سنة ٢٠١٠)، وبمعدل نمو سنوي في اقتصادها يقترب من ٪6. ويصل حجم تجارتها الخارجية إلى 300 مليار (وفقًا لأرقام سنة 2008)، وتجاوزت صادراتها مليار دولار (أرقام عام 2007)، و114 مليار دولار سنويًا، وفقًا لأحدث الأرقام العائدة لعام2011[2] . وتباهي بأن لديها أكبر أسطول من سيارات الشحن في أوربا. وتفخر بامتلاكها اقتصادًا متنوعًا له إمكانيات صناعية وزراعية وتجارية ومائية، وتحولت خلال مدة وجيزة من دولة مستهلكة غير مستقرة إلى دولة صناعية زراعية منتجة وفاعلة. تركيا هذه لا تسعى للحفاظ على وضعها الاقتصادي النامي فحسب، بل تسعى إلى إمداده بمزيد من أساليب وفرص التطور؛ ولاسيما أنها تدرك أن الحركة هي أساس التطور، وأن هذه الحركة ينبغي أن تكون في كل الاتجاهات ضمن سياسة تعدد الأبعاد التي جاء بها (داود أوغلو) إلى متن السياسة الخارجية التركية.

إن غايتنا من استعراض هذه الأرقام والمعطيات حول الاقتصاد التركي ومدى قوته هو تبيان الإمكانيات الكبيرة التي يتيحها في حالة التعاون معه، ولاسيما أن الجمهورية التركية تفضل التعاون مع الدول العربية والإسلامية الذي تعدّه بمثابة الفضاء السياسي الاقتصادي الروحي "بالمعنى الهيكلي" الذي يجمع دولًا ممتدة من ماليزيا وإندونيسيا إلى المغرب والسنغال، ومرورًا بالقوقاز والبلقان. وما يفرض عليها هذا

الخيار الإستراتيجي هو محاولتها الاستفادة من الإرث التاريخي الروحي الإسلامي الذي لا يتناقض مع أن يكون لأي كيان من ضمنه شخصيته وتجربته السياسية والاقتصادية الخاصة به. فمجال العالم الإسلامي المطلوب ليس انعكاسًا لنظرية أيديولوجية ما بل لظروف تهميش عامة متشابهة لهذه الدول، تجبرها على التعاون والتراص لتشكّل شيئًا ما في هذا العصر الذي يتطلب التكتل.

إن التطورات الجوهرية التي شهدتها الجمهورية التركية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في عام 2002م، إضافة إلى متابعتها المتغيرات الناجمة عن تغيير الملامح في الصورة العامة للمجتمع الدولي- دفعتها إلى تبني سياسة اقتصادية أسهمت في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، كما ساعدتها ذلك على عمل ترتيبات أمنية جديدة أسهمت في الاستقرار السياسي، خاصة ما تعلق بسياسة "تصفير المشكلات" والتي كانت إلى ماض بعيد تؤرق السياسة الداخلية والخارجية للجمهورية التركية.

إن الفهم الناضج لدى واضعي الإستراتيجية التركية ساعد بشكل كبير على فهم هذه المتغيرات، والعمل على طي صفحات الماضي، وهو ما ساعد على إنهاء حالات العداء التي كانت تشتعل على حدودها، وانطلقت بثقة عالية نحو العالم العربي والإسلامي، أو ما يسمى بالحديقة الخلفية أو العمق الإستراتيجي حسب تعبير أحمد داود أوغلو، لتصبح تركيا اللاعب المؤثر في المنطقة، والرقم الصعب في التوازنات الإستراتيجية الجديدة في المنطقة، والتي تسعى جميع الأطراف فيها لعدم خسارته[3].

الإطار التنظيمي للعلاقات المغربية التركية:

إذا كانت العلاقات الدبلوماسية تعود بين البلدين إلى سنة 1956 فإن الإطار القانوني المنظم للعلاقات المغربية التركية يمتد في بدايته إلى الثمانينيات من القرن الماضي، وهذا الإطار يشمل عدة جوانب: سياسية واقتصادية وثقافية وتقنية، وهو ما يعكس حرص البلدين على تدعيم العلاقات المتبادلة، لما فيه مصالح الجانبين .

وهذه الاتفاقيات يمكن إجمالها فيما يأتي :

- الاتفاق التجاري بتاريخ 16 مايو 1982.
- اتفاقية الشراكة الاقتصادية والعلمية والتقنية بتاريخ 16 يونيو 1984.
- اتفاقية الشراكة بين المركز المغربي لإنعاش الصادرات ونظيره التركي بتاريخ 20 يونيو 1984.
- اتفاقية إنشاء مجلس الأعمال المغربي التركي بين غرف التجارة والصناعة والخدمات في البلدين بتاريخ نوفمبر 1990.
- اتفاقية الشراكة في المجال السياحي بتاريخ أغسطس 1991.
- اتفاقية الشراكة بين مكتب التنمية الصناعية في المغرب ونظيره التركي سنة 1996.
- اتفاقية تشجيع الحماية المتبادلة للاستثمارات بتاريخ أبريل 1997.
- بروتوكول تعاون بين الكونفدرالية العامة لمقاولات المغرب ونظيره التركي.
- اتفاقية شراكة في مجال الصناعة التقليدية عام 2000.

إن التطورات الجوهرية التي شهدتها الجمهورية التركية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في عام 2002م، إضافة إلى متابعتها المتغيرات الناجمة عن تغيير الملامح في الصورة العامة للمجتمع الدولي- دفعتها إلى تبني سياسة اقتصادية أسهمت في زيادة معدلات النمو الاقتصادي

ـ اتفاقية التبادل الحر في 7 أبريل 2004 ودخولها حيز التنفيذ سنة 2006.

ـ اتفاقية تعاون وشراكة وتوأمة وبروتوكول للتعاون الاقتصادي بين مدينتي غازي عينتاب التركية والقنيطرة المغربية (فبراير 2015).

قصور اتفاقية التبادل الحر بين البلدين:

وقع اتفاق التبادل الحر بين المغرب وتركيا في 2004، وبدأ تطبيقه في يناير 2006،

و هنا لابد لنا من القول إن سياق التوقيع على هذه الاتفاقية جاء في غمرة موجة توقيع المملكة المغربية على اتفاقيات من هذا القبيل مع عدد من شركائه الاقتصاديين والتجاريين، وفي مقدمتهم الاتحاد الأوربي. أما بالنسبة لتركيا فقد تزامن مع تقوية علاقاتها بإفريقيا على المستويات كافة. حيث حصلت تركيا على منصب مراقب في الاتحاد الإفريقي عام 2005، ثم أصبحت حليفًا إستراتيجيًّا في يناير 2008. انضمت تركيا إلى البنك الإفريقي للتنمية، وعملت على تقوية علاقاتها بهيئة المنظمات الحكومية الدولية للتنمية في شرق إفريقيا، والتجمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا؛ وهذا أسهم في إعطاء هذه العلاقة شكلًا مؤسسيًّا، كما عُقد المؤتمر التركي الإفريقي عام 2008. زادت حركة التجارة بين الطرفين أيضًا في هذه الفترة. وأسهم الدور النشط الذي أدّته مؤسسات المجتمع المدني التركية في خلق إطار يضمن استفادة الجانبين من تقوية العلاقات بينهما.

وتتيح اتفاقية التبادل الحر بين البلدين دخول المنتجات الصناعية المغربية إلى السوق التركية، وبموجبه ستلغى الرسوم الجمركية المفروضة على الصادرات التركية بشكل تدريجي على مدى 10 سنوات.

ويتضمن جدول التفكيك الجمركي لائحتين: أولاهما تنص على خفض نسبة 10٪ كل سنة على مدى عقد، على أن يبدأ في السنة الأولى لتطبيق الاتفاق، واللائحة الثانية تنص على نسبة خفض بمعدل 3٪ كل سنة، ابتداء من السنة الأولى للاتفاق، على أن تصبح 15٪ في السنة الرابعة[4].

وإن كان هذا التاريخ يؤرخ به المتتبعون لتطور مسار العلاقات المغربية التركية في العقد الأخير، إلا أنه ما سجل بعد سنة 2006 يُعدّ تطورًا لافتًا في العلاقات الاقتصادية والمبادلات التجارية. كما برزت على الساحة المغربية شركة تركية عملاقة صارت تسجل حضورها في مشاريع كبرى، مثل شركة «ماكيول» التي دخلت على الخط في مشروع تثليث الخط السيار الرابط بين الرباط والدار البيضاء، بعد أن تخلت عن المشروع الشركة البرتغالية «كونديريل». وبالموازاة مع ذلك، ظهرت أيضًا شركات أخرى وعلامات تجارية تركية في العديد من المجالات.

على الجانب التركي أن يتسم بالجرأة في الاستثمار في المملكة، ولاسيما أن هناك عدة عوامل مشجعة، كاليد العاملة المؤهلة، والبنية التحتية، من دون أن ننسى عامل الاستقرار في المملكة، و الموقع الإستراتيجي بوصفه بوابة للمنتوجات التركية على السوق الإفريقية وأوربا الغربية

غير أن تقارير رسمية، ولاسيما التقارير المعدة من طرف وزارة المالية في المملكة المغربية كشفت عن عدم استفادة الجانب المغربي من هذه الاتفاقية، وذلك راجع لعدة اعتبارات، وهكذا نجد أن المقاولات التركية استفادت بشكل كبير من رفع حجم صادراتها للمغرب من مليارين ونصف المليار درهم سنة 2004 إلى ستة مليارات وتسع مئة مليون درهم سنة 2007، في المقابل نمت صادرات المغرب إلى تركيا بشكل بطيء جدًّا، وصلت بصعوبة إلى 1،1 مليار درهم سنة 2007 بعدما كانت في حدود نصف مليار قبل سنة 2004 تاريخ التوقيع على اتفاقية التبادل الحر [5].

إن عدم استفادة الجانب المغربي من هذه الاتفاقية يعود إلى عدة أسباب، لعل أهمها:

– عدم تكييف المغرب لبنيته التصديرية مع المعطيات الجديدة التي يفرضها التبادل الحر، للاستجابة بشكل فعال للطلب التركي، بحيث إن التشابه في نوعية الصادرات بين البلدين يجعل التنافس بينهما أكبر من التركيز على التكامل في مبادلاتهما التجارية، مع مميزات تنافسية تصب في صالح المقاولات التركية.

_القوة التنافسية للشركات التركية في السوق المغربي، مقابل محدودية حصة المقاولات المغربية في السوق التركية.

_الدعم التركي القوي للصناعات التحويلية، فضلًا عن إجراءات المواكبة والمساندة فيما يخص التشريعات والمساعدات والتحفيزات والتخفيضات الضريبية، وانخفاض نسب الفائدة، زيادة على التزام الحكومة بإرساء المزيد من آليات الدعم على مستوى الإنتاج والتصدير من خلال توفير المواد الأولية بأسعار تنافسية للمصدرين.

–عدم تطوير المقاولات المغربية مزاياها التنافسية إلا في المواد النسيجية المصنعة بواسطة يد عاملة غير مؤهلة، كما أنها في وضعية غير تنافسية مع تركيا فيما يخص المواد الوسيطة في الإنتاج غير المؤهل، وهو ما يعني أن المغرب لم يقوِّ مختلف حلقات السلسلة الإنتاجية لأبرز قطاع يتخصص فيه وهو النسيج.

إن تركيزنا على الجانب الاقتصادي في العلاقات بين البلدين راجع إلى أهمية الدبلوماسية الاقتصادية وتأثيرها في القرار الإستراتيجي للدول، فالشركات الكبرى هي من يضع المفاهيم والأطر الفكرية لعالم اليوم. هذا الوضع جعل مفهوم الحدود السياسية متجاوزًا ليعوض بحدود اقتصادية تفصل بين شبكات مصالح مترامية الأطراف. فكل النزاعات السياسية أصبحت معفرة برائحة اقتصادية قوية.

وخلاصة القول في العلاقات الاقتصادية التركية المغربية أنه على الجانب التركي أن يتسم بالجرأة في الاستثمار في المملكة، ولاسيما أن هناك عدة عوامل مشجعة، كاليد

العاملة المؤهلة، والبنية التحتية، من دون أن ننسى عامل الاستقرار في المملكة، و الموقع الإستراتيجي بوصفه بوابة للمنتوجات التركية على السوق الإفريقية وأوربا الغربية، كما أنه على الجانب المغربي زيادة قدرة المقاولات المغربية على التنافسية، وذلك من خلال التحفيزات الاقتصادية .

الجاليتان التركية والمغربية في أروبا: إمكانية التأثير في القرار الأوروبي:

تُعَدّ كل من تركيا والمملكة المغربية من أكبر الدول المصدرة للمهاجرين إلى أوربا، وإذا كانت الهجرات التركية إلى أوربا قد بدأت في الستينيات من القرن الماضي، عندما كانت الدول الأوروبية تعاني نقصًا في اليد العاملة بعد اتفاقيات تصدير اليد العاملة التركية التي وقعتها حكومة أنقرة مع كل من ألمانيا عام 1961 وبلجيكا وهولندا والنمسا عام 1964، وفرنسا عام 1965. وتُعَدّ الجالية التركية كبرى الجاليات عمومًا في دول أوربا الغربية -تليها الجالية المغربية- وقد تجاوز عدد أفرادها أربعة ملايين تركي بحسب وزارة الخارجية التركية، يتركزون بشكل أساسي في ألمانيا، والنمسا، وهولندا، والسويد وسويسرا وبلجيكا، وقد تبوّأ بعضهم مناصب برلمانية ووزارية، كما حدث في التشكيلة الوزارية الأخيرة في السويد التي ضمت وزيرين من أصول تركية.

أما عدد المهاجرين المغاربة المقيمين في أوربا -حيثُ يعيش فيها ثلاثة أرباع مغاربة العالم- فتأتي فرنسا في مقدمة البلدان الأوربية التي تأوي أكبر عدد من أفراد الجالية المغربية المقيمة في الخارج، الذين بلغ عددهم 1.146.682 خلال سنة 2012، بينما تحل إسبانيا في المرتبة الثانية، وهي التي شهدت

تواترًا متناميًا في استقبال المهاجرين المغاربة، خلال العشرين سنة الأخيرة، وقد وصل عددهم في الجارة الشمالية إلى 766.000 مهاجر.

وتتوزّع أغلبية مغاربة العالم، المقيمون في باقي الدول الأوربية -حسب الأرقام التي كشفت عنها مؤسّسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين في الخارج- ما بين إيطاليا التي جاءت في الرتبة الثالثة بعد فرنسا وإسبانيا ويقدّرون بـ487.000 مهاجر، تليها هولندا وعددهم 363.000، ثم بلجيكا ويقدّر عددهم فيها بـ298.000، فألمانيا ويقدّرون بـ127.000 [6]. وتتميز الجالية المغربية في أوربا بقدرتها الكبيرة على الاندماج في مجتمعات الإقامة، وكذا الوصول إلى مراتب التمثيل السياسي , فمنهم نواب برلمانيون، ومستشارون، ورؤساء بلديات، وبعض الوزراء. وقد أبرز ابن كيران أن البنية السوسيومهنية للجالية المغربية المقيمة في الخارج عرفت تحولًا نوعيًّا خلال السنوات الماضية إذ أصبحت ظاهرة الهجرة تشمل أيضًا المغاربة من ذوي الكفاءات في ميادين مختلفة.

إن استعراض هذه الخارطة لجاليتَي البلدين في أوربا والحفر في مميزاتها يهدف إلى بيان مدى إمكانية تأثير هاتين الجاليتين في القرار الأوروبي، ويبدو هذا ممكنًا لو تمّ التنسيق بين البلدين في هذا المجال، ولاسيما أن هناك حاجة أوروبية إلى مخاطب إسلامي معتدل، في ظل تنامي موجات التطرف

والإرهاب في صفوف مسلمي أوربا، وانخراطهم في التنظيمات الجهادية.

إن التنسيق بين جاليتي المملكة المغربية والجمهورية التركية في أوربا من شأنه أن يشكل جماعة ضغط للحفاظ على مصالح البلدين، ويعمل على التأثير في صانع القرار الأوربي .

وهنا يمكن التعويل على تجارب مجالس الجاليات الإسلامية، وما حقّقه المغرب مثلاً في فرنسا في هذا الصدد والبناء عليه. إن ورقة الجالية الإسلامية المقيمة في أوربا تعدّ في اعتقادنا ورقة رابحة إذا استُثمرت بالشكل الأمثل بين البلدين، لذا نرى أنَه على البلدين العمل على التنسيق في هذا المجال.

المملكة المغربية والجمهورية التركية من تقاسم صفة "بوابة الإسلام" إلى نموذجين لقدرة الهوية الإسلامية على التكيف :

تقاسمت المملكة المغربية والجمهورية التركية (الإمبراطورية العثمانية سابقًا) صفة "بوابة الإسلام إلى أوربا حيث إن الفتح الإسلامي الذي قام به القائد العسكري المسلم طارق بن زياد لشبه الجزيرة الإيبيرية، فتح المجال أمام نشوء حضارة "الأندلس" الإسلامية، ومكّن من وصول تلك الحضارة إلى القارة الأوروبية، وهو الأمر ذاته الذي نجحت في تحقيقه الإمبراطورية العثمانية، في توسعها الإسلامي في الغرب الأوروبي [7] . ولا يمكن إنكار أن النهضة التي عرفتها أوربا قد استندت إلى النهضة التي عرفتها الحضارة الإسلامية على مستوى العلوم والآداب والفنون. إن الدور الذي أدّته الإمبراطوريات الإسلامية المغربية (المرابطون، الموحدون...) في الغرب الإسلامي، وكذلك الإمبراطورية العثمانية في شرق أوربا هو الذي دفع أوربا إلى القبول بالإسلام والمسلمين بدون أي صراع.

إن هذا الاشتراك بين المملكة المغربية والجمهورية التركية في تقديم نموذج لإسلام التسامح واحترام العقائد المخالفة في الماضي من خلال امتداد الإمبراطورية العثمانية لخمسة قرون متتالية بتعايش كامل مع المسلمين والمسيحيين، وكذلك من خلال احترام المسيحيين في الأندلس إبان سيطرة المسلمين عليها- يمتد إلى الحاضر في كونهما يمثلان نموذجين في قدرة الهوية الإسلامية على التكيف والانفتاح على الحضارات الأخرى، ولاسيما مع التعمد الحاصل في نشر صور مشوَّهة عن الإسلام، خاصة مع استغلال المقاربات التي تدّعي صلة الإسلام بالإرهاب، وأنه دين قتل وذبح واحتجاز الأبرياء من جهة، وعلى أن هذا الدين غير مرغوب فيه من طرف الغرب من جهة ثانية[8].

استطاعت المملكة المغربية أن تصوغ نموذجًا يزاوج بين احترام مبادئ الإسلام الأساسية وقيمه والانفتاح على المبادئ الكونية لحقوق الإنسان، حيث جاء الدستور المغربي معززًا لمكانة الهوية الإسلامية من خلال ديباجته التي نصت على أن: ((المملكة المغربية دولة إسلامية))، وأن: ((الهوية المغربية تتميز بتبوِّئ الدين الإسلامي مكانة الصدارة فيها)). ومن خلال الفصل الثالث الذي نص على أن ((الإسلام دين الدولة)). غير أن هذا التنصيص على صدارة الإسلام وتبوِّئه هذه المكانة لم يمنع المملكة من

التنصيص في الفصل (19) على أن الالتزام بالاتفاقيات والمواثيق الدولية ينبغي أن يكون في نطاق ثوابت المملكة.

استطاعت المملكة المغربية أن تشيد هذا النموذج الذي يظهر قدرة الهوية الإسلامية على التكيف مع المبادئ الكونية (حقوق الإنسان، التعددية، فصل السُّلَط...)، وعلى قدرة الإسلام السياسي المعتدل على تسلم السلطة من دون مخاطر الانزلاق في متاهات الفوضى والانغلاق، ولاسيّما مع تجربة وصول إسلاميي العدالة والتنمية الى السلطة في انتخابات 2011 .

أما الجمهورية التركية فهي كذلك تمثل هذا النموذج القادر على التكيف، حيث إن هذا النموذج يتمحور حول ثلاث قيم أساسية، هي: الديمقراطية، والعلمانية، والإسلام [9].

وهذا ما يجعل الجمهورية التركية تمثل:

-نموذجًا للإسلاميين؛ لمعرفة كيفية التعامل مع الأوضاع داخل دولهم من خلال نهجَي الواقعية والاعتدال.

-نموذجًا للديمقراطية الإسلامية المعتدلة، الذي يُتنَاوب فيه على السلطة بين الأحزاب المختلفة، ويندمج التيار الإسلامي في العملية الديمقراطية، وهو النموذج الذي تبحث عنه كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي؛ سعيًا لتعميمه على منطقة الشرق الأوسط.

-نموذجًا اقتصاديًّا للتقدم الاقتصادي، على الرغم من ضعف الثروات الطبيعية، خاصة الطاقة والموارد الاقتصادية.

-نموذجًا لقدرة الهوية الإسلامية على التكيف، وتقديم القيم الأساسية في المجتمع كالحرية، وحكم القانون، والعدالة، والإصلاح، والشفافية...

-نموذجًا عسكريًّا مهمًّا لمنظومة حلف الناتو، من خلال تحقيق توازن عسكري إستراتيجي إقليمي في منطقة الشرق الأوسط مع إسرائيل والقوة الإيرانية المتنامية [10].

إن هذه القدرة للبلدين على التكيف مع المتغيرات الدولية وعلى إظهار النموذج الإسلامي "الناجح" ستتيح في اعتقادنا إمكانية مخاطبة العالم بلغة مغايرة لما يروج له من كون الإسلام ضد الديمقراطية وضد القيم العالمية .

المملكة المغربية والجمهورية التركية والرهان الإفريقي

لا يخفى على المتابعين الدورُ الجديد الذي تريد أن تمارسه تركيا في العلاقات الدولية في عالم اليوم بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في البلاد، حيث أصبحت السياسة الخارجية التركية تنظر إلى العالم بوصفه دولة مركز لا دولة أطراف؛ لذا فهي تريد أن تضطلع بدور محوري في السياسات الدولية على محيطها الإقليمي، في مناطق شرق المتوسط والقوقاز والبلقان، بالإضافة إلى امتداد نفوذها إلى المناطق الغنية بالثروات من العالم، مثل القارة الإفريقية التي تتمتع بكثير من المصادر الطبيعية غير المستغلة، وتعدّ إفريقيا امتدادًا للشرق الأوسط، وتؤثر التفاعلات فيها في استقراره، فمشكلات مثل تقسيم المياه بين دول حوض النيل، أو القرصنة في القرن الإفريقي، أو النزاعات العرقية في دول جنوب الصحراء- كلها تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في

أعلنت تركيا عام 2005م «عام إفريقيا»، وزار أردوغان إثيوبيا وجنوب إفريقيا في مارس من العام نفسه، ليصبح أول رئيس وزراء تركي يزور دولًا تحت خط الاستواء، كما حظيت تركيا برتبة «مراقب» في الاتحاد الإفريقي في 12 أبريل 2005م

استقرار الشرق الأوسط الذي تنتمي تركيا إليه، فتركيا تتمتع برؤية أكثر اتساعًا وعالمية بحكم موقعها المثالي الذي يجعلها دولة آسيوية وأوروبية في الآن نفسه، مع قربها من إفريقيا من خلال شرق المتوسط[11].

أعلنت تركيا عام 2005م «عام إفريقيا»، وزار أردوغان إثيوبيا وجنوب إفريقيا في مارس من العام نفسه، ليصبح أول رئيس وزراء تركي يزور دولًا تحت خط الاستواء، كما حظيت تركيا برتبة «مراقب» في الاتحاد الإفريقي في 12 أبريل 2005م، كما منحت قمة الاتحاد الإفريقي –التي عُقدت في يناير 2008 في أديس أبابا – تركيا وصف حليف إستراتيجي[12].

وفي هذا الإطار لابد من التذكير بالزيارة التي قام بها الرئيس التركي عبد الله غول في جولته الإفريقية في مارس 2010م، واصطحب فيها عددًا كبيرًا من الوزراء ورجال الأعمال، وناقش في جولته التي شملت الكونغو والكاميرون العلاقات السياسية، وكذلك القضايا الإقليمية والدولية، وسبل تعزيز التعاون المشترك في مجالات التعدين والطاقة والسياحة والزراعة، وقبل ذلك بعام في فبراير من عام 2009م قام غول بزيارة كينيا وتنزانيا، وكان حجم تجارة تركيا مع إفريقيا يبلغ 5 مليارات دولار أمريكي فقط في عام 2003م، لكنه ارتفع إلى 15 مليار دولار أمريكي في عام 2009م، وقال الرئيس التركي: «إن هدفنا هو رفع حجم التجارة إلى 30 مليار دولار أمريكي في أقرب وقت ممكن»[13].

ويرى محللون سياسيون أن ترجمة الروابط السياسية التي أقامتها أنقرة مع إفريقيا عمومًا، إنما هو جزء من محاولة لخلق تفاعلات جديدة مع كيانات أخرى غير الاتحاد الأوروبي، وظهر مردودها في الدور الكبير الذي أدّته الأصوات الإفريقية في أثناء التصويت في مجلس الأمن لمقعد العضو غير الدائم في مجلس الأمن الدولي في شهر أكتوبر 2008؛ حيث صوتت 51 دولة لصالح تركيا، من أصل 53 دولة إفريقية[14].

أما بالنسبة إلى المملكة المغربية فقد ظلت على علاقات وثيقة بالقارة الإفريقية، وذلك نظرًا للعمق التاريخي الذي تتمتع به المملكة في هذه القارة ولاسيما دول جنوب الصحراء، وكذلك دول غرب إفريقيا، غير أن الجديد في هذه العلاقة والرؤية المغربية تجاه القارة هو تجاوز الصراعات الإقليمية (المرتبطة بقضية الصحراء المغربية). وإذا كان ما يعزز من ضرورة التوجه المغربي نحو إفريقيا تمليه متطلبات اقتصادية آنية ملحة في ظلّ الأزمة الاقتصادية التي تعيشها أوربا الشريك الأساس للقارة،

الرهان التركي على القارة الإفريقية سيكون رهانًا ناجحًا إذا تم التنسيق فيه مع المملكة المغربية، فالدور الإقليمي المغربي أضحى ضرورة في إفريقيا من أجل الحفاظ على الاستقرار ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة

كما تمليها مقتضيات ما يُسمى في المغرب بالعهد الجديد للملك محمد السادس المبني على المصالحة الوطنية، واستباق معالجة الأزمات بطرح الإصلاحات اللازمة، وتدبير التنمية الاقتصادية المحلية عن طريق إعادة تأهيل إستراتيجيات الاقتصاد المغربي باعتماده على المقومات الذاتية والقارية الإفريقية، وثالثًا: الاهتمام بضرورة رجوع المغرب، وإعادة اكتسابه وتملكه لإفريقيته ثقافيًّا وإنسانيًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا، بعيدًا عن إكراهات الأجندات السياسية والتنافسية المرتبطة بمخلفات الحرب الباردة، وأيضًا بمشكلة الصحراء في أفق الاتفاق حول حل سياسي مقبول بين مختلف الأطراف[15].

غير أن المملكة المغربية تجد نفسها مضطرة إلى أداء دور إقليمي في إفريقيا نظرًا إلى المتغيرات الدولية الطارئة، ولاسيما بعد سقوط نظام القذافي، والتهديدات الأمنية المرتبطة بهذا السقوط، من تدفق الأسلحة، وانتشار خارطة الإرهاب جنوب الصحراء وتمددها، وكذلك حالة عدم الاستقرار في المنطقة. وفي هذا الإطار يمكن التذكير بالدور الذي يؤدّيه المغرب في مالي، هذا الحضور بعمقه التاريخي، بفضل الروابط الدينية التاريخية التي تجمع بين مالي والمغرب، حيث كانت فاس وتمبكتو ذات يوم مركزين رئيسين في العالم الإسلامي الغربي للفقه والتعليم المالكي، وما هذا إلا إسهامًا في البحث عن أساليب لرأب الصدع في هذا البلد، لأن انعدام أمنه انعدام لأمن دول المغرب العربي كافة، وفي هذا الإطار تنشط الوساطة المغربية بين حكومة باماكو والحركة الوطنية لتحرير أزواد الممثلة للطوارق (الأمازيغ بالأساس)، وفي هذا الإطار يمكن للمغرب بحكم عدم تورطه في الصراع الداخلي المالي، ونظرًا للعلاقات التاريخية والاجتماعية مع أمازيغ مالي وساكنيه من الزنج وبخاصة في ثنية نهر النيجر، وبالنظر للشراكة الدينية المذهبية- أن يكون المغرب وسيطًا مقبولًا من كل الأطراف للبحث عن أسلوب للمصالحة الوطنية بمالي.

إن هذا الرهان التركي على القارة الإفريقية سيكون رهانًا ناجحًا إذا تم التنسيق فيه مع المملكة المغربية، فالدور الإقليمي المغربي أضحى ضرورة في إفريقيا من أجل الحفاظ على الاستقرار ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، ولاسيما أن المغرب وتركيا لا يتنافسان في الهيمنة على إفريقيا، ومن الممكن أن يوظفا الورقة الدينية في هذا المجال.

خاتمة :

لاشك أن تركيا أضحت قوة إقليمية كبرى، وهي تسعى إلى أداء دور أكبر، وتعوّل على إستراتيجية الاستبدال الأوروبي والإحلال العربي، ويساعدها

في ذلك إرثها التاريخي والديني، بوصفها دولة إسلامية سنية، من الممكن أن تشكّل توازنًا في المنطقة العربية، ولاسيما مع المخاوف من التمدد الإيراني بعد التطورات التي عرفتها المنطقة بعد ما يعرف بالربيع العربي، خصوصًا مع سقوط دول مهمة كسوريا وقبلها العراق، وأمام تراجع الدور المصري. وهذا يحتّم تعزيز التعاون العربي التركي، وفي هذا الإطار يمكن التعويل على الدور المغربي الذي يتسم بالقبول من طرف الدول العربية ولاسيما الخليجية.

وقد استطاعت المملكة المغربية أن تصبح نموذجًا للاستقرار، ولأداء أدوار مهمة، ولاسيما فيما يتعلق بنشر الإسلام الوسطي المعتدل في إفريقيا، ومكافحة التطرف والتهديدات الإرهابية.

إن هذه التطورات تفرض تعاونًا تركيًّا مغربيًّا على قاعدة (رابح رابح)، ويزكيه المشترك الديني التاريخي، ولاسيّما أن المغرب لم يكن تحت سيطرة الدولة العثمانية، ولم يكن به يومًا خطاب قومي ضدالأتراك.

لكن المطلوب من صانع القرار التركي أن يتسم بالجرأة للاستثمار الاقتصادي في السوق المغربية الواعدة، لأن ما لاحظناه من خلال هذه الدراسة أن المملكة لم تستفد كثيرًا من اتفاقية التبادل الحر المبرمة بين البلدين.

المصادر والمراجع:

1- تقرير الكونغرس الأمريكي حول مستقبل الاقتصاد العالمي، القوى الاقتصادية الصاعدة، والسياسة التجارية للولايات المتحدة الأمريكية، تاريخ 21/ 12/ 2012.

2 – المصدر: (عبد السلام بغدادي) استنادًا إلى ما ورد في صحيفة الشرق الأوسط/ طبعة بغداد، العدد11531، بتاريخ 24/ 6/ 2010.

3 – تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة ،عصام فاعور ملكاوي، بحث مقدم في الملتقى العلمي "الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

4 – لمزيد من التفاصيل: انظر اتفاقية التبادل الحر بين المغرب وتركيا منشورة في : http: / /www.wipo. int /wipolex /ar /treaties /text.jsp?file_ id=205607

5 –Point sur les relations économiques- du Maroc avec la Turquie. Direction des etudes des prévisions financiers. Avril 2009.

6 –وردت هذه الأرقام في مؤلف "مغاربة الخارج 2013" الصادر عن مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج.

7 –انظر محاضرة نائب رئيس الوزراء التركي في الرباط على هامش الأيام الثقافية التركية بالمغرب، بتاريخ 3مارس 2015.

8 – نفس المرجع السابق .

9– www.moqatel.com /openshare / behoth /siasia21 /turkey Eu /sec04.doc

10 – عصام فاعور ملكاوي، مرجع سابق، ص32.

11–Murinson. Alexander. The Strategic Depth Doctrine Of Turkish Foreign Policy . Middle Eastern Studies. 42(6) November 2006. pp.951–952.

12 – مؤسسة «ستا» التركية للأبحاث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، عدد سبتمبر 2008م، رقم22.

13 – وكالة أنباء الأناضول، 14 مارس 2010م . http: / /ar.trend.az /news / politics /1654113.html

14 – شريف شعبان مبروك، (إيران وتركيا... علاقات متباينة مع دول حوض النيل)، السياسة الدولية المجلد45، العدد181، يوليو (تموز) 2010، ص144

15 – خالد الشكراوي، السياسة المغربية في إفريقيا: المصالح الحيوية والحسابات الإقليمية والدولية.

Moroccan-Turkish Relations: the Prospects and Challenges

MAHDI AL-IDRISI

This paper discusses the current Moroccan-Turkish relations and the challenges that faced them by attempting to investigate the dimensions of these relationships on different levels: historical, economic and political.

The researcher considers that Turkey is a model on the political and economic level, trying to find a place in an uncertain world, recently marked by a unprecedented clash between the various forces, to find a place in the world markets, though in recent years Turkey focused on the Arab world, referring to historical and civilizational facts that linked it to the region.

As for the Kingdom of Morocco, it is the Arab state, which has become a model of stability in the Arab world that still suffer under the yoke of chaos and instability, due to defections experienced after what has become known as the Arab Spring, only the Kingdom alone had been able to pass or tame the winds of the Arab Spring, by conducting constitutional reforms.

This paper focuses on the strengths of the two countries, that is believed –if optimally invested- to constitute influence factors in the region particularly on the strategic level, especially with variables of the regional political void in the Arab region, and the Iranian and Israeli ambitions in the Middle East,.

In the first place, the paper mainly deals with the Moroccan decision-maker, and this explains adopting an approach that attempts to define Turkey as a state that is emerging strongly into the international arena, thus a topic in the research was devoted to discussing Turkish power in the political and economic sphere.

The study adopts observational approach, exploring the strengths of both countries in the prospects of enhance cooperation in these common strengths, especially that the two countries have the same spiritual religious presence in the Muslim world, and can play the role of the Islamic interlocutor accepted by the Western world, especially the European world, due to their historical presence in Europe, as well as their being two models of moderate Islam that is able to adapt to the modern age, disproving the view that is trying to separate democracy and democratic system on one side and Islam on the other side.

The researcher concludes that the regional developments impose Turkish-Moroccan cooperation on a (winner-winner) base, enhanced by the religious historical common factors, especially that Morocco has never had a national discourse against the Turks. However, it is required from the Turkish decision maker to be more daring in economic investment in their promising Moroccan market, Becauseit was observed through by study that the Kingdom has not benefited much from the free trade agreement signed between the two countries.